مقدمـــة:

احتلت قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدول النامية مكانة هامة بين القضايا التى شغلت المفكرين الاجتماعيين وصانعى القرار السياسى، وذلك ابان العقدين الأخيرين، ولم تستحوذ هذه القضية على اهتمام المجتمعات النامية وحدها ولكنها اثارت أيضاً اهتمام الدول المتقدمة وخاصة بعد أن كشفت جهود التنظير فى اطار ما عرف بنظرية التبعية، عن ضرورة تحمل الدول الأخيرة لمسئولياتها تجاه تنمية الدول التابعة والتى طالما استغلت ثرواتها.

وقد زاد من أهمية قضية التنمية، تزايد الوعى بمشكلة أخرى وثيقة الصلة بها، وهى اضطراد النمو السكانى، والعلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية، الأمر الذى جعل كثيراً من العلماء ينظرون إلى هذا النمو السكانى المتزايد باعتباره أحد التحديات الرئيسية التى لا تواجه الدول النامية فحسب ولكنها تثير قلق المجتمع الدولى بأسره.

والمشكلة السكانية – فى حقيقة الأمر – لا يمكن النظر إليها باعتبارها ذات بعد واحد، يتمثل فى تزايد عدد السكان فى مجتمع من المجتمعات، فهى تنطوى على أبعاد أخرى عديدة منها ما له طبيعة اجتماعية مثل زيادة نسبة الأمية والهجرة من الريف إلى الحضر ومشكلات الصحة والاسكان، ومنها ماله طبيعة اقتصادية مثل نقص فرص العمل والتضخم واستنفاذ الموارد الطبيعية من مياه ومعادن وغابات، ومنها ما له طبيعة سياسية كالصراع السياسى، ومنها ماله طبيعة أيكولوجية كالتلوث والازدحام.

ويعد موضوع القوى البشرية والدور الذى يقوم به العنصر البشرى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحداً من بين الموضوعات العديدة الناجمة عن ظاهرة التزايد السكانى التى طرحت نفسها فى الدول النامية مما أدى إلى تعقد المشكلات الاقتصادية لتلك الدول، وتعدد محاولاتها للإسراع بالتصنيع كاستراتيجية للتنمية. ولكنها اصطدمت فى هذا السبيل بكثير من المعوقات التى كان من أبرزها، غياب العنصر البشرى الذى يتميز بالمهارة الفنية والكفاءة الاجتماعية ويستطيع الاضطلاع بأعباء التنمية ومتطلباتها. ونتيجة لذلك أصبحت دراسة القوى البشرية المتاحة وتحليل خصائصها البنائية والدينامية من الموضوعات الحيوية التى تستغرق جانباً كبيرا من اهتمام المخططين ومتخذى القرار.

وتعد دراسة القوى البشرية من جهة أخرى، مطلباً أساسياً من متطلبات التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية إذ أنه من غير المتصور أن يتم أى جهد انمائى إلا فى ارتباطه

بالعنصر البشرى الذى يقوم به، ومن هنا كان تخطيط القوى البشرية ترجمة كمية، لأهداف وسياسات التنمية بقصد توفير الكفاءات الضرورية والمهيأة علمياً وفنياً واجتماعياً وسياسياً للاسهام فى عملية التنمية اسهاماً منجزاً، فالانسان هو العنصر الحاسم فى فعالية جهود التنمية ولذلك فإن اهماله والتركيز على العناصر المادية غالباً ما أدى إلى تعثر المشروعات الانمائية بل وربما إلى اخفاقها اخفاقاً تاماً.

أكثر من هذا، فان التنمية الاقتصادية يمكن أن تتحقق فى جانب كبير منها، عن طريق رفع كفاءة وانتاجية أفراد القوى البشرية الحاليين وتدريبهم وترسيخ شعورهم بالانتماء لمجتمعهم،وللتنظيمات التى يعملون من خلالها. وبعبارة اخرى، تتوقف فعالية المشاركة فى التنيمة من جانب القوى البشرية فى جانب كبير منها على مدى ما ترمى إليه مشروعات التنمية وجهود الانماء، من تغيير فى بنية المجتمع والعلاقات الاجتماعية القائمة، ونوعية المصالح المستهدفة من ذلك التغيير.

وعلى هذا الأساس، اتجهت الباحثة إلى اختيار موضوع القوى البشرية ودورها فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر ليكون محوراً لبحثها. وقد كان من أهم المبررات التى دفعت الباحثة إلى دراسة مثل هذا الموضوع هو أنه يتناول مشكلة من أهم المشكلات التى تشغل المجتمع المصرى، وهى كيفية الاستفادة من الثروة البشرية للمجتمع، ومحاولة الوقوف على الاسلوب الأمثل الذى يمكن الاسترشاد به فى توظيف القوى البشرية لتحقيق أعلى معدلات للتنمية.

فضلاً عن ذلك، فان هذه الدراسة تعد استجابة لما تراه الباحثة من الحاجة إلى الاسهام فى الجهود العلمية الخاصة بتقييم دور النظام التعليمى فى المجتمع المصرى، فى إعداد وتهيئة القوى البشرية للقيام بالأدوار الاجتماعية والمهنية، ومدى ملاءمة هذا النظام لاحتياجات المجتمع وأهدافه الانمائية.

كما يبرر قيام الباحثة بمثل هذه الدراسة، وجود مجموعة من المتغيرات الجديدة التى طرأت على المجتمع المصرى منذ بداية السبعينات نتيجة تبنى الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى، وزيادة حركة الهجرة الخارجية للأيدى العاملة للعمل بالدول العربية النفطية، الأمر الذى انعكس على بناء القوى البشرية فى مصر وعلى قيم أفرادها واتجاهاتهم نحو العمل والتعليم.

وقد عزز اتجاه الباحثة نحو موضوع البحث ما يتسم به هذا الموضوع من شمول يتيح فرصة الاطلاع على قراءات عديدة فى ميادين علم الاقتصاد والسكان وعلم اجتماع التربية

وعلم اجتماع التنمية وعلم الاجتماع العام وعلم الاحصاء، ولعل مثل هذا التنوع الذى اتسمت به متضمنات موضوع القوى البشرية، هو ما جعله محلاً لاهتمام كثير من الباحثين الذين ينتمون إلى ميادين معرفية متنوعة، إلا أن تلك الاهتمامات خرجت بمعالجات تتسم بالتركيز على جانب واحد فى معالجة موضوع القوى البشرية، ومن أبرز تلك الدراسات، البحوث التى قام بها الباحثون الاقتصاديون، ولهذا فقد بدى من الأهمية بمكان القيام بدراسة تجمع بين الجوانب المتعددة لموضوع البحث - وخاصة ما يتصل منها بالسكان والاقتصاد والتعليم والتنمية - وتستفيد من الدراسات المتنوعة التى يمكن أن تسهم فى تحليل الظاهرة موضوع الدراسة، وهذا الاتجاه فى رأى الباحثة هو ما يعكس الأهمية النظرية للبحث.

وبالنظر إلى الدراسات الاقتصادية التى تناولت القوى البشرية، نجد على سبيل المثال:

١- أحمد فؤاد على: فى دراسته عن العمالة فى مرحلة النمو الاقتصادى:(١)

قد اهتم بدراسة العلاقة بين حجم الدخل القومى وجملة السكان، وكيف أن اختلال تلك العلاقة يمكن أن يترتب عليه انخفاض مستوى الادخار والاستثمار ويؤدى بالتالى إلى الحد من فرص العمل ويتسبب فى وجود فائض كبير من القوى العاملة يتمثل فى صورة بطالة مقنعة خصوصاً فى القطاع الزراعى، كما ركز أيضاً على دراسة أثر الزيادة السكانية فى قدرة الدول النامية على تكوين رأس المال اللازم للإستثمار وما يترتب على ذلك من عدم توفر عوامل الانتاج المادية المكملة لعنصر العمل.

بعبارة أخرى، فإن الباحث هنا، قد نظر إلى الدخل القومى وانتشار البطالة بين قطاع كبير من العاملين ونقص المدخرات باعتبارها العوامل التى ينبغى الاهتمام بها عند دراسة التخلف الاقتصادى.

٢- دراسة معين محمد عطا:(٢) **عن مدى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية فى مصر والعراق:**

نجده يركز على محاولة تقدير الدالات الانتاجية الحقيقية للاقتصاد القومى ومختلف فروعه ثم استخدامها فى تقدير دالة الانتاجية الحدية القيمية لعنصر العمل فى مختلف فروع الاقتصاد المختلفة المؤثرة فى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية مثل المتغيرات السكانية

---

(١) أحمد فؤاد على : العمالة فى مرحلة النمو الاقتصادى مع الإشارة إلى ظروف الاقتصاد المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٧٥.

(٢) معين محمد عطا: مدى الاستخدام للموارد البشرية فى مصر والعراق، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٧٤.

والأرض الزراعية والثروات المعدنية والطاقة المحركة ورؤوس الأموال، ومع أن هذه الدراسة لم تغفل أثر العوامل غير الاقتصادية مثل درجة انتشار الأمية ومشاركة المرأة العاملة والاعتبارات السياسية فى الاستخدام الأمثل للقوى البشرية، إلا أن اشارتها لها كانت بطريقة عابرة.

٣- دراسة حسنى حبيب السيد متولى: تحليل إقتصادى قياسى لبعض مشاكل العمالة والبطالة فى الزراعة المصرية(١):

تركز اهتمامه على مشكلة العمالة القاصرة (غير الكاملة) فى الزراعة المصرية، ومحاولة قياس حجم هذه العمالة فى ميدان الزراعة على مستوى المحافظات وعلى المستوى القومى من خلال تحليل اقتصادى قياسى للظاهرة. وهو على هذا النحو، يعطى جل اهتمامه للعوامل الاقتصادية المؤثرة فى العمالة بقطاع الزراعة.

٤- دراسة عبد القادر عبده: عن الصناعة ودور القوى العاملة فى تنميتها(٢):

فقد انصبت على الأبعاد الاجتماعية لدور القوى العاملة فى تنمية الصناعة بالسودان، وتناولت العادات والتقاليد ومدى اعاقتها للتغيير الاجتماعى، والمعوقات التى تعرقل عملية التنمية والخصائص التى تتسم بها القوى العاملة فى السودان من عدم استقرار، وسوء تخطيط فيما يتصل بالسياسات الخاصة بتوظيفها. وهذه الدراسة أغفلت التأثيرات النظامية للاقتصاد والتعليم فى بناء القوى العاملة، كما أنها لم تتعرض للجوانب السكانية الخاصة بنمو القوى العاملة وتوزيعها وتكوينها العمرى والنوعى.

مما سبق يتبين لنا أن كثير من الباحثين فى معالجتهم لمشكلات القوى فى الدول النامية، ركزوا اهتماماتهم على المؤشرات ذات الطبيعية الاقتصادية أو الديموجرافية، وقاموا بتحديدها فى مجموعة من المقاييس الكمية البحتة، مثل انخفاض مستوى المعيشة وضعف الانتاجية وجمود الهيكل الاقتصادى وارتفاع معدلات المواليد والوفيات، فجاءت معالجاتهم مركزة على جانب واحد ولذلك فإن الباحثة ترى أن محاولاتها فى معالجة موضوع البحث من جوانب مختلفة تكسب البحث أهمية نظرية وذلك لتعدد المنظورات التى يتناول منها الدراسة.

---

(١) حسنى حبيب السيد متولى: تحليل اقتصادى قياسى لبعض مشاكل العمالة والبطالة فى الزراعة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعية جامعة الاسكندرية، ١٩٧٩.

(٢) عبد القادر عبده: الصناعة ودور القوى العاملة فى تنميتها، دراسة فى منطقة الخرطوم بحرى بجمهورية السودان، رسالة غير منشورة مقدمة لمعهد العلوم الاجتماعية، كلية الاداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٧٣.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأهمية التطبيقية للبحث تتمثل فيما يكشف عنه من محددات تعوق مشاركة القوى البشرية فى النشاط الاقتصادى وما ينبيه من نوعية الاعداد والتأهيل الذى يمثل خاصية من أهم خصائص القوى البشرية، ومدى ملاءمة هذا الاعداد لمناخ التنمية واحتياجاتها. كما يظهر البحث الكيفية التى يتوزع بها أفراد القوى العامة على قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة، ومدى أهمية هذا التوزيع وتأثيره فى جهود التنمية الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، تكتسب هذه الدراسة أهميتها التطبيقية من محاولتها بيان أهمية البرامج التى تنفذ فى اطار التنمية الاجتماعية بالنسبة لإعداد القوى البشرية، وتحديد المتغيرات التى تؤثر فى تخطيط القوى العاملة، ورسم سياسات الاستخدام على المستوى القومى. وبذلك فان الباحثة ترى أن هذا الجهد العلمى، يمكن أن يكون بالإضافة إلى غيره من الجهود العلمية ذا فائدة بالنسبة للمهتمين بالقوى البشرية والتخطيط لها ، ومن يقومون برسم برامج التنمية التى تستهدف تنمية الموارد البشرية حتى يكون لها دور ايجابى فى مجالات التنمية المختلفة.

يمكن اذن تحديد الهدف الأساسى الذى يسعى إليه هذا البحث، فىأنه دراسة لبناء القوى البشرية فى مصر من حيث الحجم والنمو والخصائص البنائية الأخرى، مثل التكوين العمرى والنوعى والحالة التعليمية والتكوين المهنى والنشاط الاقتصادى لأفرادها. كما يرمى البحث إلى جانب دراسة الخصائص البنائية، إلى معالجة الجانب الدينامى للقوى البشرية بالتركيز على الهجرة الخارجية والداخلية، هذا مع ادراك أهمية النظر إلى القوى البشرية باعتبارها وحدة متكاملة لا تنفصل عن مخطط التنمية الاجتماعة والاقتصادية العام للمجمع المصرى، ومن ثم يكون التخطيط لها وتنميتها فى اطار خطة شاملة للتنمية.

فضلاً عن ذلك فإن البحث يرمى إلى الاجابة عن كثير من التساؤلات التى يتعلق بعض منها بالأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للقوى البشرية فى الدول النامية، وماهية الخصائص المشتركة بينها وبين القوى البشرية فى مصر باعتبارها احدى الدول النامية لتحديد مدى امكانية الاستفادة من خبرات تلك الدول وسياسات الاستخدام بها، وهناك تساؤلات أخرى نحاول الاجابة عنها، وهى تلك التى تدور حول نوعية العوامل السوسيو – اقتصادية المعوقة للعمل والانجاز والدافعة له، وماهية الميكانيزمات التى تتحرك من خلالها القوى البشرية فى المجتمع. كما تحاول الباحثة القاء الضوء على بعض القضايا الهامة التى تثار فى مجتمعنا وخاصة ما يتصل منها باقبال الأفراد على التعليم الجامعى رغم ضآلة العائد المادى للحاصلين على مؤهلات جامعية، وندرة الأيدى العاملة الفنية رغم الزيادة السكانية الضخمة

والاعداد المتزايدة من الحاصلين على شهادات دراسية ولا عمل لهم، ونقص العمالة الزراعية رغم ما يشاع عن وجود البطالة المقنعة فى الريف المصرى.

فكل هذه كانت تساؤلات وقضايا دار حولها البحث بهدف التوصل إلى فهم لأبعادها وادراك للحقائق المتصلة بها. والواقع أنه ما كان يمكن ان يتحقق ذلك الهدف الأساسى وما يتضمنه من أهداف أخرى فرعية دون تبنى استراتيجية منهجية تقود العمل البحثى منذ بدايته وحتى يتم التوصل إلى النتائج النهائية، والتى هى غاية البحث ومحصلة التحليل للوقائع والبيانات الخاصة بالظاهرة محور الدراسة.

وقد استعانت الباحثة دراستها بالمنهج الوصفى لكفاءته المنهجية فى تناول موضوع البحث الذى تتوفر عنه كثير من الحقائق السكانية، وذلك فيما يتصل بالقوى البشرية والتكوين العمرى والنوعى لأفرادها، وحالتهم التعليمية والمهنية وغير ذلك من البيانات التى تعد من مستلزمات الدراسة الوصفية، كتلك المتعلقة بالنشاط الاقتصادى والتأثيرات النظامية التى تمارسها النظم السياسية والاجتماعية الأخرى على بناء القوى البشرية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استعانت الباحثة بكل من "المنهج التاريخى" و"المنهج الاحصائى" كمنهجين مكملين للمنهج الوصفى، وذلك لما اقتضته طبيعة البحث من ضرورة تتبع مسار التغيرات التى طرأت على القوى البشرية عبر مرحلتين من المرحل التاريخية التى عاشها المجتمع المصرى وهما مرحلتى التخطيط الاقتصادى فى الستينات والانفتاح الاقتصادى فى السبعينات، ونظراً لطبيعة البيانات المتاحة وهى فى معظمها من الاحصاءات التى نشرت فى التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٠ والتعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٦.

وقد استعانت الباحثة بطريقة وأداة البحث الملائمة لمشكلة البحث ومنهج الدراسة، فلجأ إلى "تحليل البيانات الجاهزة" من احصاءات نشرت فى سجلات الجهات الرسمية مثل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ومعهد التخطيط القومى ووزارة التخطيط، وغير ذلك من البيانات التى سجلتها بعض الدراسات التى قامت بها وزارة القوى العاملة والمركز الديموجرافى بالقاهرة.

ولما كان البحث يعالج موضوعاً عن القوى البشرية فى علاقتها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المصرى، رأت الباحثة أن تفرد الفصل الأول كمدخل نظرى يتناول

فيه النظريات التى اهتمت بمعالجة دور القوى البشرية فى التنمية، فعرضت لنظرية آرثر لويس عن دور عرض العمل غير المحدود فى التنمية الاقتصادية، ونظرية والت روستو عن مراحل النمو الاقتصادى باعتبارها نموذجين لنظريات التنمية الاقتصادية. ثم عرض بعد ذلك لنظرية دافيد ماكليلاند عن الحاجة إلى الانجاز ونظرية هيرشمان عن التغيير الاجتماعى باعتبارها نموذجين لنظريات التنمية فى الفكر الاجتماعى. ولما كانت التنمية عملية لها أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بحيث لا يمكن أن تتم بمنأى عن ضغوط المجتمع الدولى وتأثيرات المجتمع الدولى وتأثيرات المجتمع القومى، فقد رأينا أن يشتمل المدخل النظرى أيضاً على عرض لنظرية التبعية وتقسيم العمل الدولى ومنظور تنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الشاملة. وفى خاتمة الفصل حاولنا صياغة نموذج تصورى يعين على تحليل الوقائع المتاحة عن الظاهرة موضوع الدراسة وفى ربطها معاً وفهم الدلالات المختلفة التى تنطوى عليها.

أما الفصل الثانى: فهو يحاول الكشف عن التأثيرات المختلفة التى يمارسها البناء الاجتماعى على القوى البشرية حيث يخضع افرادها لمجموعة من التأثيرات السوسيو اقتصادية والثقافية والسياسية تقوم بتشكيل اتجاهاتهم نحو المشاركة فى أنشطة اقتصادية بعينها دون غيرها من الأنشطة الأخرى، بل ونحو قيم العمل والانجاز لديهم، الأمر الذى يكون له فى النهاية أثر كبير فى اتخاذ بناء القوى البشرية شكلاً محدداً ومتميزاً، وهو الذى يمكن على أساسه اختيار مدى فاعلية ذلك البناء بالنسبة لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع.

ولما كانت مصر احدى الدول النامية وتشترك مع مجموعة تلك الدول فى كثير من الخصائص الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية، فقد خصص الفصل الثالث لمعالجة بناء القوى البشرية فى الدول النامية، ومناقشة خصائصه البنائية والدينامية والوقوف على أوضاع القوى البشرية فى تلك الدول، ومحاولة الأفادة من سياسات الاستخدام المتبعة بها فى الحدود التى تلائم المجتمع المصرى.

وفى الفصل الرابع: تناولنا بالتحليل والوصف بناء القوى البشرية فى مصر، فعرضنا لحجم ونمو القوى العاملة، والتكوين العمرى والنوعى لأفرادها، وتوزيعهم حسب الدرجات العلمية الحاصلين عليها ووفقاً للقطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادى، وذلك فى محاولة لتحديد العلاقة بين النظام التعليمى مخرجاته من أفراد القوى البشرية وتوجهات الأفراد نحو الأنشطة

العملية المختلفة وتحديد مدى ملاءمة ذلك لخطط التنمية الاقتصادية فى المجتمع مع تقييم لسياسة الاستخدام المتبعة فى المجتمع المصرى ومعرفة مدى جدواها.

وقد خصص الفصل الخامس : لاستعراض مجموعة من المتغيرات الأساسية فى مجال خلق الأوضاع المناسبة للتنمية بصفة عامة وتنمية القوى البشرية وصولاً إلى التوظيف الأمثل للإمكانيات المتاحة لديها بصفة خاصة. فعرضنا لضرورة الربط بين تخطيط القوى البشرية والأهداف القومية، وما تقتضيه تنمية الموارد البشرية من فهم للأبعاد الثقافية للتنمية، كما تناولنا برامج التنمية الاجتماعية فى مجالات الصحة والاسكان، مع الإشارة إلى أهمية التعبئة المجتمعية للقوى البشرية.

والتى يمكن أن تحقق مزيد من المشاركة فى جهود التنمية. وفى خاتمة البحث سجلنا عرضنا لأهم النتائج العامة التى تم التوصل إليها مع تحليل لها فى اطار نتائج بعض البحوث الأخرى.